تقديم

حرصت منظمة العمل العربية فى تقاريرها المقدمة لمؤتمرات العمل العربى على تقديم خلاصة الدراسات العلمية التحليلية المهتمة بإستدامة التنمية الإقتصادية والإجتماعية المتوازنة إلى جانب كافة القضايا المتعلقة بالتشغيل وعلاقات العمل بوجه عام.

وفى هذا الإطار وإيماناً بالدور الأساسى والفعال لتدابير الحماية الإجتماعية فقد قامت المنظمة بالتكليف بإعداد وتقديم دراسة شاملة حول دور الحوار الإجتماعى فى تعزيز الحماية الإجتماعية بإعتبار ه أحد بنود جدول أعمال الدورة الثانية والأربعون لمؤتمر العمل العربى. [١]

وقد جاءت الدراسة فى إطار رؤية مستقبلية تدرك ما يمكن أن نسميه بإقتصاديات الحركة حيث تتعدد وتتسارع المتغيرات العلمية والتكنولوجية فى ظل ثورة الإتصالات وإنفتاح الحدود بين الدول والمجتمعات **لنتفهم كيف تتنامى مطالب الشعوب العربية بحقها فى الحياة الكريمة الآمنة وكيف تنتفض وتثور الأمة العربية للمناداه بالعدالة الإجتماعية ووجوب إلتزام الحكومات بتفعيل وتعزيز مختلف تدابير الحماية الإجتماعية** سواء فى ذلك الخدمات الإجتماعية المتمثلة فى خدمات التعليم والتأهيل المهنى والحرفى وخدمات العلاج والرعاية الطبية أو الخدمات التأمينية لضمان لحد الأدنى مستويات المعيشة الكريمة فى حالات التقاعد والعجز والوفاة وفى حالات التعطل**).**

وقد أكدت الدراسة حتمية وأسس ومجالات الحوار الإجتماعى سبيلا فعالا للتواصل والتشا ور البنا ا ستخلاص الحلول الفعالة لتنمية الخصائص السكانية لمواجهة مشاكل التعطل وضمان مس تويات المعيشة والتوافق حول تفعيل تلك الحلول **تعزيزاً للحماية الإجتماعية وسبيلاً لتسوية المنازعات سلمياً والتوصل لإتفاقيات جماعية تقرر آلية مرنة لعلاقات العمل** تتوافق مع التغير المستمر فى الأحوال والظروف الإقتصادية ومع التغيرات التكنولوجية **وما يكفل التطوير المستمر والتدرج فى توفير تدابير الحماية الإجتماعية** فى إطار تدابير تمويلية متطورة أيا ما كانت القدرات التمويلية **من خلال تكامل الجهود بين الحكومات ومنظمات أصحاب الأعمال والعمال ومنظمات المجتمع المدنى للتواصل والحوار الإجتماعى.**

---

(١) كلفت المنظمة بذلك أ.د. سامى نجيب خبير الحماية الإجتماعية.

وقد جاءت الدراسة فى خمس محاور على النحو التالى:

المحـور الأول : إستخلصـت فيـه الدراسـة حتميـة الحـوار الإجتمـاعى فـى إطـار إقتصاديات الحركة وثورة الإتصالات **سبيلا لسلمية وفاعلية التواصل نحو آفاق جديدة للحمايـة الإجتماعيـة** بتفكير إبداعى يدرك التطابق والتوافق بين مصالح ثلاثى أطراف العمل.

وفى هذا الشأن بينت الدراسة فى البداية كيف تتعدد وتتسارع المتغيرات الإقتصادية والتكنولوجية مما يستلزم فى المقابل وجوب التطوير المستمر لبيئة ومهارات العمل إتفاقاً مع التطور العالمى لإستحداث آفاق وأنماط جديدة للتشغيل والحماية الإجتماعية إتفاقا وسيولة تنقل السلع والخدمات بين الدول **لتصبح علاقات العمل محلاً لمبادئ ومعايير دولية متطورة ومرنة تحدد إطاراً حاكماً لقوى السوق وعلاقات العمل.**

وفى هذا تقوم منظمات العمل بإرساء مبادئ الحوار الإجتماعى تأكيداً لدور الدولة العصرية فى دعم وتفعيل الحماية الإجتماعية سعياً لتنمية مهارات القوى العاملة وقدرات العاملين على التكسب لكفاية مستويات الأجور والمعاشات وتحقيق ذلك بالتوافق على وجوب تكامل الجهود الحكومية مع الجهود والتدابير التى تقوم بها الشركات متعددة الجنسية) **والنقابات** المهنية والحرفية) إتفاقا وتباين سياسات التشغيل والأجور مما يستلزم إدراك تلاقى مصالح ومسئوليات إتحادات العمال وأصحاب الأعمال والهيئات الحكومية للإتجاه نحو إستحداث نظم أفضل للحماية الإ، تماعية.

المحور الثانى : وقد أكدت فيه الدراسة أن غاية الحماية الإجتماعية خدمات إجتماعية وتدابير تأمينية إجبارية على مستوى كافة المواطنين يصبح معها الحوار الإجتماعى سبيلا لإستخلاص إرادة المجتمع وتفعيل الأسس الإقتصادية والإجتماعية للضمان الإجتماعى الحماية الإجتماء ة**).**

وفى هذا المجال تناولت الدراسة فى البداية كيف يتحقق الضمان الإجتماعى من خلال عمومية الخدمات الإجتماعية التعليمية والصحية**) وتدابير التأمين الإجتماعى لكافة فئات المجتمع بإعتبارها حقاً دستورياً ... ثم أوضحت الدراسة كيف تمتد وتتطور نظم التأمين الإجتماعى بتفهم مجالات وأسس الحوار الإجتماعى حول مبررات وعدالة شمولها لجميع القوى العاملة إجباريا بسماتها التى تتميز بها** عن نظم التأمين التعاقدية الخاصة.

وإستخلصت الدراسة فى هذا المحور كيف تستهدف الحماية الإجتماعية تحسين الخصائص السكانية والحد من البطالة من المنبع بترشيد معدلات الخصوبة**) وكيف تستهدف الحماية الاجتماعية التشغيل لتوفير العمل اللائق والحياه الكريمة للمواطنين.**

المحور الثالث : وقد إهتمت فيه الدراسة بالحوار الإجتماعى حول الأعباء المالية لتمويل تدابير الحماية الإجتماعية بإدراك ماهية نظم التأمينات الإجتماعية والآلية الذاتية

لتمويلها وتفهم أسس توزيع أعباء تمويل التدابير والحقوق التأمينية ثلاثيا بين العمال وأصحاب الأعمال والدولة) **وفقا لقدرات مصادر التمويل مع مراعاة المعايير الدولية تحقيقا للعدالة الإجتماعية** المستمدة من تزامن وتلاقى المسئوليات والمصالح على مستوى العاملين وأصحاب الأعمال والدولة) **... وهكذا تستخلص الدراسة إدراك كيف تنتشر نظم التأمين الإجتماعى بكافة دول العالم** أيا ما كانت قدراتها المالية **تأسيساً على أسلوبها المتميز فى تكوين الأموال اللازمة لمواجهة نفقات تلك النظم على النحو الذى أكدته الإتفاقيات والتوصيات الدولية** التى إهتمت بإستخلاص أسس توزيع تكلفة مزايا التأمين الإجتماعى وفقاً لأنواع التأمينات.

وقد أوضحت الدراسة هنا كيف أصبحت نظم التأمين الإجتماعى أسلوباً لعلاج المشاكل الإقتصادية والإجتماعية القومية ولم يعد نظر إليها إعتبارها عبئاً تمويلياً على لدولة أو أصحاب الأعمال) **من خلال تعدد مصادر التمويل تأسيسا على تزامن وتلاقى المسئوليات والمصالح** على مستوى العاملين وأصحاب الأعمال والدولة) **ليتعاظم دور الحوار الإجتماعى لتعزيز التدابير التأمينية للحماية الإجتماعية بتعدد المساهمون فى تمويلها** وفقا لقدراتهم المالية **على النحو الذى أكدته المبادئ الدولية والخبرة الأجنبية فى مجال توزيع النفقات بين مصادر التمويل.**

المحور الرابع : ويدور حول أوجه التشاور والتعاون سبيلا للحوار الإجتماعى فى كافة الأحوال مدعماً من منظمات المجتمع المدنى) **تفعيلا ومنهجا للتعامل مع أخطار التعطل** والمرض) **إستهدافا لكفاية الحقوق التأمينية تحقيقا لإستدامة التنمية ودعما للإستقرار السياسى والإقتصادى.**

وفى هذا الشأن إهتمت الدراسة ببيان مجالات التشاور والتعاون مع منظمات المجتمع المدنى (المجالس الإقتصادية والإجتماعية) **وابعاد ومهارات التشاور والتعاون أساسا للحوار حول قضايا الخدمات الإجتماعية والتأمينية حقا لكافة القوى العاملة ومنهجا للتعامل مع أخطار التعطل** والمرض) **وحقوقا دنيا للمزايا التأمينية وضمانا لكفايتها مع إدراك الآلية التمويلية الذاتية لنظم التأمين الإجتماعى قومية المجال** والتى تؤكد قدرتها على لوفاء بإلتزاماتها كحق للمؤمن عليهم مستمد من المواطنة دون إرهاق مالى لمصادر التمويل مع توفيرالقدره على ملاءمة المعاشات مع التغير فى الأسعار ونفقات المعيشة الأساسية.

المحور الخامس : وقد أكدت فيه الدراسة الأسلوب الذى يوفر مرونة الأحكام المنظمة لعلاقات العمل والتشغيل بما يتفق مع التغيرات افقتصادية والتكنولوجية المستمرة ونقصد بذلك الإتفاقيات الجماعية التى تتم من خلال التفاوض الجماعى بين أطراف علاقة العمل بإحترام الرؤية المبدئية لكل منهم **سبيلا لتسوية المنازعات وعقد الإتفاقيات الجماعية** لتحسين شروط وظروف العمل **بالتشاور والتعاون بين** ذوى المهارات التفاوضية) **ممثلى الحكومات وإتحادات أصحاب الأعمال والعمال ومن خلال**

الوسطاء والمحكمون المؤهلون**) للتوافق والتحكيم الإختيارى حول الموضوعات ذات الصلة بالتشريعات والإتفاقيات المنظمة لعلاقات العمل** وفقا لمبادئ حسن النية والمتغيرات الإقتصادية**.**

وفى هذا الشأن أكدت الدراسة ملاءمة وفاعلية المفاوضات الجماعية على المستوى الفئوى والقومى **لتوسيع نطاق إتفاقيات العمل الجماعية وتجديدها** وتطويرها**) وفقا للمتغيرات الإقتصادية من خلال وسطاء ومحكمون مؤهلون للوساطه والتوافق والتحكيم لتحقيق الموازنة بين مصالح المنشأة ومصالح العمال فى كافة الأحوال ليتكامل تنظيم حق الإضراب السلمى والإغلاق مع التحكيم ولجان تسوية المنازعات.**